العراق والحلول المعطلة

وقائع تتجّه إلى تجاوز الحل السلمي

صباح سلمان
السكرتير الصحفي الأسبق للرئيس صدام حسين

في العراق حسم الحكم أمره على ان الحرب قادمة، وان الغرض هذه المرة هو اطاحة النظام وايجاد البديل، وذكر بان الرئيس صدام حسين أوعز الى وزير الاعلام محمد سعيد الصحاف الاهتمام بالبث الاذاعي، وعدم ترك فراغ فيه يسده الاعلام المعادي او يستثمره الخصوم في وضع قد يكون فيه لمدافع الكلام فعل هو امضى من مدافع القتال . ولهذا طلب من الوزير اعطاء البث الاذاعي المتنقل اهمية خاصة والعناية بسيارات الاذاعة المحمولة.
وتقدير النظام العراقي حول حتمية الحرب وغايتها صحيحة، وتوقعاته في مكانها الصحيح، بعد ان فشلت محاولات الضغط السياسي والنفسي، في تفجير الاوضاع الداخلية ودفع النظام الى الهاوية، وهي محاولات سخرت لها امكانيات كثيرة وقوى عديدة ووظفت لها جهود كبيرة قامت بها وكالة **CIA** ووكالة **CNN** اللتان (تستطيعان معا دفع كماشة تطبق وتزنق، واذا حدث غير المتوقع وهرب منهما حكومة فان اساطيل الطائرات وحاملات الصواريخ على استعداد للعقاب من دون الحاجة الى ميدان قتال) على حد قول الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل.

ولكن في الحالة العراقية يبدو ان الكماشة لم تطبق وتزنق طيلة ما مضى، كما ان العقاب من دون الحاجة الى ميدان قتال لم يحقق المرام في العديد من العمليات الكبيرة بعد (عاصفة الصحراء) اهمها (ثعلب الصحراء) واذا فـ (العقاب) هذه المرة يحتاج مع اساطيل الطائرات وحاملات الصواريخ، الى ميدان قتال داخل العراق لكي يحسم الصراع ويحقق الهدف الاستراتيجي خصوصا ان الرهان على تخلي الرئيس صدام حسين عن السلطة خاسر، والذي كان موضع استخفاف العديد من اركان النظام وتسخيفهم للفكرة. بعد ما قيل عن اجتماع مصغر لمجلس قيادة الثورة تطرق للموضوع تحدث فيه صدام حسين عن رغبة الاعداء في تحقيق غايتهم من دون دخول حرب (يخشونها) وعزا الأمر الى حرب نفسية ساذجة، وقال (ان القوى التي تقف وراء فكرة التنحي قد احرقتها في غير موعدها المناسب، وكان يمكن ان تؤذينا لو جاءت بعيد اشتعال الحرب وبدأ اجتياح العراق، فعند ذلك تكون عدة مهمة للحرب النفسية ومصدرا للبلبلة وهو ما نبهنا اليه ودعانا الى اعطاء التوجيهات للرفيق وزير الاعلام لاعطاء البث الاعلامي المتنقل ما يستحقه من اهمية قصوى في ظروف الحرب، واكثر عندما تكون الاذاعة والتلفزيون من اهداف هذه الحرب).

الحرب النفسية

والحقيقة يعيد هذا الحديث المنسوب للرئيس صدام حسين صدى لحدث مماثل مع انطلاقة الحرب العراقية الايرانية، فمع ساعاتها الاولى والقوات العراقية تتقدم في قواطع العمليات المحددة، خط الرئيس صدام حسين في غرفة العمليات العسكرية خبرا طلب اذاعته مرات عديدة، والتركيز عليه بصورة اكبر في اذاعة القسم الفارسي الموجهة الى ايران، وخلاصة الخبر قيام الطائرات العراقية المقاتلة بالاغارة على مقر اية الله الخميني واصابته بشكل دقيق مما ادى الى موته! وقد اثار الخبر في بدايته نوعا من الاهتمام ولكن مع الوقت بدا انه لم يكن صحيحا ولا دقيقا. وحقيقة الأمر ان الخبر كان جزءا من حرب نفسية.. ارتبطت بأمد الحرب وبهدفها الاستراتيجي ، فلقد كان امد الحرب محسوبا على اساس ان تكون حرباً خاطفة وقصيرة، بل ان الملك حسين رحمه الله الذي اتصل هاتفيا بالرئيس صدام حسين مستفسرا عن الاوضاع، جرى تطمينه بان كل شيء يجري كما هو مرسوم في صفحات الحرب، وان المسألة لا تتعدى أياماً يرفع بعدها الخميني الراية البيضاء! كما كانت غاية الحرب، اطاحة نظام الثورة الاسلامية في ايران، بحساب ان تقوم القوات المسلحة الايرانية بالمهمة مستفيدة من غطاء الحرب واجوائها، ولهذا كان الخبر في اطار هذا السياق وضمن هذا الحساب .

والواقع ان موضوع استقالة الرئيس صدام حسين لا تجد لها سنداً منطقياً يلتقي مع تفكير صدام حسين، وحسنو النية الذين ذهبوا الى امكانية تخلي صدام حسين عن السلطة وقبوله اللجوء في المنفى، بنوا حسابهم على حبه لنفسه، وهو ما يدفعه الى الاستجابة لهذا الطلب والتسليم به ثم انهم قد وجدوا الدليل في التنازلات التي يقدمها في الكثير من المواقف الخطرة والحرجة.. ولأجد نفسي بعيدا عن هذه الحسابات ولكن نقطة الاختلاف الجوهرية معهم هي تقديري ان صدام حسين يحب الحكم اكثر مما يحب نفسه، ولهذا لن يستجيب لدعوات الاستقالة عن الحكم والتخلي عن السلطة، ليحول دون الكارثة التي تنتظر العراق، ثم ان ما يدفعه الى التشبث بموقعه ان صورة المنفى قاتمة، وفي ظلمتها ومجاهيلها مطبات خطر مميت وطلبات زمن لا ترحم ولا تضمن. ولهذا لا خيار له الا المقاومة ورفض (عروض الاستقالة) ثم دعوني اذكر بان قيام الحرب العراقية الايرانية، واجتياح الكويت بكل ما يمثلانه من مخاطر كان من اهم اسبابه شعور صدام حسين بانهما يشكلان خطرا على الحكم يهدد بنهايته ولا احد ينكر ما يمثله ذلك الاجتياح وتلك الحرب من مجازفة تخفي في ثناياها احتمالات واسعة، للنيل منه شخصيا، اذا ما انتهت مأساويا او تمخضت عن افعال (دراماتيكية). واذا تلك المغامرات كان فيها قدر من المجازفة بالنفس مقابل مجرد الشعور والاحساس بوجود خطر يستهدف الحكم. واذا اضفنا الى ذلك ان صدام حسين المغرم بالحكم هو مغرم بالتاريخ يكون الاقرب الى تقديره بان ضياع الحكم الاكيد يجب الا يصحبه ضياع التاريخ، وهكذا فمطالبة الرئيس صدام حسين بالاستقالة لا تعطيه فرصة للمناورة او مجال للتنازل ثم اذا ما حدثت الحرب واختلت الموازين، فان الامريكان انفسهم لن يعطوه فرصة الاستقالة او النفي او الحياة.

امنية لن تتحقق

لقد كتبت غير مرة في جريدة (الزمان) ـ قبل ظهور دعوة الاستقالة ـ اطلب فيها من الرئيس صدام حسين الاستقالة لحماية العراق من حرب مدمرة وكارثة متوقعة وكنت وأنا اكتب امني النفس بأمنية ـ اعرف انها لا تتحقق ـ بل ذهبت الى ما هو اكثر لاعتبر الخطوة ان جاءت دليلا على القرار الشجاع والحكيم!
ان العراق في خطر مضاف الى ما سبق من اخطار سببها النظام، يتمثل في حرب جديدة لاتفتح ابواب الجحيم لوحدها وانما تفتح معها ابواب المجهول، وحيث ان شوط النزال الاخير قد انتهى، وحان موعد (اللعب) في الوقت الضائع، فان بمقدور الرئيس صدام حسين ان يسجل (هدف الفوز) للعراق بتقديمه الاستقالة وتجنيبه البلاد ويلات الحرب ومصائبها.
المشكلة هنا ان العراق قد وضعته الاحداث، امام خيار صعب تبدو الحلول فيه معطلة او هي تسير في طريق مسدود، فهو امام خيار الاستقالة او خيار الحرب ولا تلوح بالافق بارقة امل عن تخلي صدام حسين عن الحكم او تخلي الامريكان عن الحرب، والحل الثالث قد تقطعت به السبل نعني الاطاحة بالحكم قبل بداية الحرب. ولهذا فماكنة الحرب التي تستعد للحركة ، ستسحق كل شيء امامها وهي تمضي لتحقيق الهدف الاستراتيجي ـ الاطاحة ـ التي لا ترى شيئا غيره في سيرها ، ربما الوحيد الذي يكون امام العيون هو الثروات النفطية، فلقد اعلنت الولايات المتحدة بان الرئيس صدام حسين يضع الخطط لتفجيرها، كجزء من سياسة الارض المحروقة التي يعتمدها ولهذا فانها قد وضعت الخطط المقابلة في السيطرة عليها، وابقائها وديعة وامانة للشعب العراقي في الاعناق الامريكية، كما ذكر ذلك وزير الخارجية كولن باول الذي اضاف ان الادارة الامريكية للعراق لن تطول، وهو ما يعني الكثير!

حسابات غائبة وحسابات خائبة في سياسات النظام العراقي

لماذا يتحدى المتشددون الصحافة الاصلاحية في ايران؟

يوسف عزيزي
كاتب من ايران

ظهرت الصحافة في ايران بشكلها البدائي في اواسط القرن التاسع عشر لكنها لم تتطور الا بعد قيام الثورة الدستورية في اوائل القرن العشرين.
فلم تشهد الصحف الايرانية، الاستمرارية في الصدور الا القليل منها وذلك على الرغم من قدمها وعكس ما نشاهده من تواصل مثلا في انتشار الصحف الامريكية والاوروبية كـ(نيويورك تايمز) او (الايكونوميست) وحتى بعض الصحف المصرية كـ(الاهرام) و(روز اليوسف).
وقد طرحت قضية اغلاق صحيفتي (حيات نو) و(بهار) وايقاف صحيفة (همشهري) مؤقتا هذه الأيام، طرحت قضية الصحافة الاصلاحية والمستقلة وتحدي المتشددين لها، على واجهة السياسة. أقدم صحيفة يومية فارسية هي صحيفة (اطلاعات) ـ المعلومات ـ حيث لم تتوقف منذ صدورها عام 1925 الا لفترات وجيزة وهي حاليا صحيفة شبه اصلاحية محايدة جدا لا يقرأها الا المعمرون الذين اعتادوا على قراءتها منذ سنين. ويصف بعض هنا، صحيفة اطلاعات بـ(دواء الجمعة) كما يقول المثل الشعبي اي انها لاتسمن ولا تغني عن جوع. وبعد قيام الثورة الاسلامية تمت مصادرة هذه الصحيفة التي كان يملكها عباس مسعودي في عهد الشاه. ويديرها حاليا محمود دعايي السفير الايراني السابق في بغداد وهو اقدم نائب في البرلمان الايراني؛ اي انه يشغل هذا المنصب منذ انشاء مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) عقب قيام الثورة وحتى الآن.

وتأتي صحيفة (كيهان) ـ الكون ـ اليومية بعد صحيفة اطلاعات، حيث انشأها مصباح زاده في عام 1944 بمساعدة بلاط الشاه السابق. غير ان مصباح زاده أصبح عضوا في مجلس الشيوخ الايراني في عهد الشاه ومنح ادارتها لصحفيين بارزين مهدوا الطريق لتغلغل قوى يسارية حيث اصبح رحمان هاتفي رئيسا لتحريرها في فترة ما. وقد اعدمت السلطة الثورية، رحمان هاتفي في عام 1981 بسبب انتمائه لحزب توده الشيوعي. فعليه كانت صحيفة (كيهان) في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم وحتى بضعة اعوام بعد الثورة الاسلامية تعرف باتجاهاتها اليسارية وقد استمرت بذلك النهج حتى عندما تولى ابراهيم يزدي ـ زعيم حركة حرية ايران المعارضة حاليا ـ ومن ثم محمد خاتمي ـ رئيس الجمهورية الحالي ـ ادارة هذه المؤسسة الصحافية العملاقة.

وقد صادرت السلطة الثورية الاسلامية صحيفة (كيهان) كزميلتها (اطلاعات) حيث امست ملكا للدولة وتابعة لمكتب مرشد الثورة الايرانية.
وقد هرب مصباح زاده الى الخارج قبل قيام الثورة الاسلامية ببضعة اشهر وبدأ باصدار صحيفة اسبوعية ذات اتجاهات ملكية في لندن وبالاسم نفسه (كيهان) وهي لاتزال مستمرة حتى اللحظة.
وقد تولى حسين شريعتمداري ادارة مؤسسة (كيهان) الصحافية منذ اشتداد الصراع بين التيارات السياسية المتنافسة قبل عشر سنوات. وقد تم تعيينه مديرا وممثلا لمرشد الثورة الايرانية في المؤسسة. وقد حول شريعتمداري المعروف باتجاهاته المتشددة والمتهم من قبل الاصلاحيين بانه كان مديرا في وزارة الاستخبارات في عهد الوزير علي فلاحيان حول (كيهان) الى اهم معقل للقوى المعارضة للحركة الاصلاحية في ايران. ويدعي الاصلاحيون بانه على علاقة ودية مع اوساط سياسية متشددة في السلطة وخارج السلطة.

المشهد الراهن للصحافة الايرانية

فقد شهدت الصحافة الايرانية قفزة نوعية بعد انتخاب خاتمي رئيسا للجمهورية في ايران عام 1997. فلم تكن هناك في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني صحافة مستقلة بالمعنى الصحيح للكلمة بل كانت صحيفة يومية واحدة هي صحيفة (سلام) اليسارية الاتجاه والتي كان يرأس تحريرها عباس عبدي المعتقل حاليا في سجن ايفين. وكانت (سلام) تمثل انئذ تياراً مهمشاً من السلطة الاسلامية.
وقد استيقظ المتشددون لاهمية الصحافة الحرة في تطوير الوعي الجماهيري وتوسيع شعبية القوى والفصائل الاصلاحية والمعارضة حيث قامت الاجهزة القضائية ـ المحسوبة على المحافظين ـ وبعد عامين من ظهورهذه الصحافة قامت باغلاق الوجبة الاولى من الصحف الاصلاحية والمستقلة واعتقلت بعض مسؤوليها وكتابها كوزير الداخلية السابق عبدالله نوري واكبر غنجي وعمادالدين باقي وعلي رضا اشراقي وآخرين. وقد استمرت حملة الايقاف والاغلاق للصحافة الاصلاحية حتى يومنا هذا. اذ تقول الاحصاءات ان المحاكم القضائية قامت باغلاق نحو 90 صحيفة ومجلة خلال الأعوام الثلاث الماضية.
وآخر مشهد في سيناريو المتشددين للقضاء على الصحافة الاصلاحية تجسد في ايقاف صحيفة همشهري مؤقتا ولمدة 10 ايام واغلاق صحيفة بهار ـ الربيع ـ بعد اسبوعين من اعادة نشرها حيث كانت مغلقة لمدة عام ونصف العام وايقاف حيات نو ـ الحياة الجديدة ـ لنشرها صورة لشخص ملتحي يضغط عليه شخص آخر بابهامه من فوق رأسه حيث عدّتها المحاكم أنها توحي بصورة الزعيم الايراني الراحل آية الله الخميني.
واللطيف في الامر ان اصحاب معظم الصحف التي تم اغلاقها ليسوا من العلمانيين او الليبراليين او الشخصيات المعادية للثورة بل لأفراد اصلاحيين مشاركين في السلطة ولهم سجلهم الثوري في النضال ضد حكم الشاه واستقرار الثورة الاسلامية في ايران. فهمشهري تابعة لبلدية طهران وبور عزيزي مالك صحيفة (بهار) هو مديرعام قسم الصحافة والاخبار في مكتب الرئيس خاتمي ومسؤول صحيفة (حيات نو) هو رجل الدين هادي خامنئي نائب في البرلمان وشقيق مرشد الثورة الايرانية اية الله علي خامنئي.

صحف اصلاحية

وتوجد حاليا بضع صحف يومية اصلاحية كـ(همبستكي) و(آفتاب يزد) و(اعتماد) و(مردم سالاري) و(ايران) تشعر بأنها تمشي على الألغام ولذا تعمل باحتياط كامل، حيث ادى ذلك الى انخفاض عدد المخاطبين للصحف من مليون شخص قبل 3 سنوات الى نحو 3 مائة الف مخاطب هذه الايام.
وقد توجه بعض الصحفيين الاصلاحيين الى الصحافة الالكترونية هربا من بطش المتشددين حيث فتح سعيد حجاريان مدير صحيفة (امروز) المحظورة موقعا بهذا الاسم وجبهة المشاركة بزعامة محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس خاتمي موقعا صحفيا باسم (رويداد).
وقد اشتكى رضا خاتمي من هذا الوضع الى وزير الاعلام متسائلا (هل صحيح الا يملك حزب الاغلبية الاصلاحية في البرلمان اي صحيفة في هذا البلد؟). وكان رد الوزير مسجد جامعي متعاطفا مع رضا خاتمي لكن في الواقع الذي يقرر في هذا المجال ليس الوزير وحتى ليست الحكومة الاصلاحية بل محكمة الصحافة في طهران التابعة للسلطة القضائية.
ولم تتأخر القوى المحافظة والمتشددة كثيرا عن الاصلاحيين حيث فتح القائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي صحيفة الكترونية باسم (بازتاب) ـ الصدى ـ ورئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون علي لاريجاني موقع (يه خبر) ـ خبر واحد وجماعة اخرى من المحافظين صحيفة (دريشه) الالكترونية. هذا فضلا عن صحافتهم اليومية الورقية مثل (كيهان) و(رسالت) و(سياست روز) و(جمهوري اسلامي) و(جام جم).
ويرى الاصلاحيون في مساعي المتشددين لاغلاق الصحف والتضييق على وسائل الاعلام الاصلاحية الأخرى استراتيجية تهدف الى القضاء على جميع الصحف الاصلاحية حتى عام 2005 وهو عام الانتخابات الرئاسية في ايران.
ونقلت صحيفة (رويداد) عن عضو في مجلس ادارة احدى الصحف المتشددة قوله انه لن تبقى من الصحف اليومية والرئيسة الموجودة حاليا وحتى عام 2005 الا صحيفة (كيهان) و(اطلاعات) و(رسالت) و(جمهوري اسلامي) و(جام جم).
وتعتقد (رويداد) ان هذه الاستراتيجية تصب في مخطط المحافظين لترشيح علي لاريجاني لرئاسة الجمهورية الاسلامية في ايران حيث لن يستطيع خاتمي دستوريا ترشيح نفسه لدورة رئاسية ثالثة.

باتر محمد علي وردم
كاتب أردني

فكرة غير مهضومة تاريخياً

الزعماء العرب لا يفكرون في التقاعد المبكر

بدأت تنتشر بشكل مكثف الدعوات الدولية الواضحة والعربية الخجولة لتنحي الرئيس العراقي عن الحكم كوسيلة لتجنب الحرب ضد العراق وحماية الشعب العراقي من آلة الحرب الأمريكية. وقد جاءت هذه الدعوة واضحة حتى من صقور الإدارة الأمريكية حيث قال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع بأن تنحي الرئيس العراقي يعني عدم الحاجة إلى خوض الحرب، بدون حتى أن يناقش هوية البديل الذي قد يكون أحد أبناء صدام الأوفياء لسيرته أو نظام عسكري دكتاتوري آخر وبدون أن يتحدث عن مصير (اسلحة الدمار الشامل) التي تدق واشنطن طبول الحرب تحت ايقاعها.

وكانت واشنطن قبل أشهر قد ضغطت على العرب لإقناع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالتنحي أيضا، وانتخاب رئيس فلسطيني جديد والقيام بإصلاحات ديمقراطية في السلطة الفلسطينية، وقبل أن تنفض يديها تماما من المسألة الفلسطينية وتترك لشارون حرية القضاء على السلطة. وكان واضحا أن كلا من الرئيسين العراقي والفلسطيني غير مقتنع بفكرة التقاعد حيث قال عرفات بسخريته المرة أنه يود أن يستقيل ولكن الشعب لا يريد ذلك، أما في العراق فكانت الصراحة اشد عندما قال طارق عزيز أن صدام لن يرحل حتى آخر طلقة، وربما حتى آخر عراقي على وجه الأرض. ومن الغريب أن فكرة التنحي لاقت ردود فعل متطرفة في العالم العربي ما بين القبول الكامل والرفض المطلق، وظهر واضحا أن هذه الفكرة هي رهينة الاستقطاب الخاطئ الذي يقود الإعلام والسياسة العربية حول العراق وهو الاستقطاب الحاد بين النظام والمعارضة وتجاهل مصلحة الشعب ومحاولة الدمج ما بين العراق كشعب ودولة وما بين النظام ومحاولة بعض تنظيمات المعارضة الإدعاء بأنها تمثل وحدها الشعب العراقي.
من الواضح أن فكرة (تنحي الزعماء) طواعية عن الحكم في العالم العربي هي فكرة غير مهضومة تاريخيا وغير مطبقة لا في عهود الخلافة الإسلامية ولا في عهود الأنظمة الحديثة في القرن العشرين، ولم يرتكب هذا (الخطأ) الذي لا يتلاءم مع الثقافة السياسية العربية إلا الرئيس السوداني الأسبق المشير عبد الرحمن سوار الذهب والذي فضل ترك الحكم لحكومة مدنية وإجراء انتخابات. أما بدائل انتقال الحكم في العالم العربي فهي لا تخرج عن ثلاثة: الوفاة، الاغتيال، أو الانقلاب . ومما لا شك فيه أن هناك فارقا ما بين الأنظمة الملكية والجمهورية في قضية (التنحي) هذه. فالأنظمة الملكية تعتمد على نظام سياسي مبرمج للتغيير المنظم حسب ترتيبة العائلة المالكة وهو نظام مقبول شعبيا ومتفق عليه من خلال عقد اجتماعي ما دام هناك قبول بالنظام الملكي ككل. وحتى الحركات المعارضة للأنظمة الملكية في معظم الدول العربية لم تكن موجهة ضد شخص بل نظام كامل، وباستثناء الثورة في العراق عام 1958 والتي أصبحت وبالا على الشعب العراقي زادت قوة هذه الأنظمة الملكية وقدرتها على التغيير الهادئ كما حدث في الأردن والبحرين والمغرب والتغيير الحاد الذي يشبه الانقلاب في عمان في السبعينيات وقطر في التسعينيات. بل أن هذه الأنظمة الملكية باتت الآن الأقرب إلى تطبيق الديمقراطية.
أما في الأنظمة الجمهورية فقد تعددت وسائل تغيير الحكم، وحتى في أكثر الدول العربية (حداثة) وهي تونس، تمكن الرئيس التاريخي الحبيب بورقيبة من إدخال كل مفاهيم العلمانية الغربية إلى تونس باستثناء مفهوم واحد فقط هو الانتخابات الرئاسية والتنحي عن الحكم طوعا فكانت حركة الانقلاب الهادئ لزين العابدين بن علي عام 1987 والتي استمرت بنفس النهج السابق. ويمكن القول أن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي شهدت انتخابات رئاسية، قد تشوبها اتهامات عدم النزاهة ولكنها على الأقل انتخابات. خيار التنحي والاستقالة للحكام العرب يجب أن يكون مطروحا دائما، فلا يعقل أن تكون هناك قداسة للحاكم، وفي كل دول العالم يحق للشعوب أن تبحث عن سياسات جديدة بعد أن يثبت فشل السياسات المهيمنة عليها. ولكن الشعوب العربية محكوم عليها أن تذوق شر سياسات عشوائية وخاطئة لعقود طويلة من قبل حكام يؤمنون حقيقة بأنهم مقدسون وخارج نطاق المحاسبة والمساءلة، وغير مؤمنين على الإطلاق بفكرة التخلي عن الحكم وتسليم البلاد والعباد لشخص آخر أو نظام آخر لعله يقودها بشكل أفضل. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي من الصعب التهرب منها أن منطق الاستقالة والتنحي، كأحد وسائل تغيير الحكم في العالم العربي يجب أن يكون منطلقا من داخل المؤسسة السياسية الدستورية للدولة، أو خيارات الشعوب نفسها وليس مفروضا من خارجها، وهذا ما يجعل الوضع العربي في منتهى الحساسية، والمثال العراقي واضح جدا. أن كل شخص عاقل يملك ضميرا إنسانيا حيا وغير مستفيد ماديا وتنظيميا من حزب البعث العراقي والرئيس صدام يعرف بما لا يدع مجالا للشك أن أفضل ما يمكن أن يحدث للشعب العراقي هو اختفاء النظام الحالي، ولكن كيفية حدوث هذا (الاختفاء) تبقى مسألة مفتوحة للنقاش.
الرض الذي تبديه كثير من الأطراف العربية، حتى من قبل تيارات مؤمنة بالديمقراطية والتعددية لفكرة تنحي الرئيس العراقي ليست ناتجة عن الإعجاب بالنظام العراقي والدفاع عنه، ولكن حتى لا تكون هذه سابقة سياسية يمكن أن تستخدم بعد ذلك في دول أخرى. فإذا ما تمت الموافقة على صفقة (تنحي) الرئيس العراقي فإن البوابة قد تنفتح في المستقبل على ضغوطات أمريكية لتنحية رؤساء وزعماء عرب آخرين وخاصة في فلسطين وليبيا وسوريا وربما مصر والسعودية أيضا، فلا شيء غريب على الإدارة الأمريكية الحالية.
تغيير السياسات، بما فيها تغيير القادة والزعماء من الأفضل أن يكون خيارا شعبيا خالصا، يظهر من خلال صناديق الأقتراع، وصحيح أن كثيراً من الشعوب العربية ما زالت ترزح تحت سياسات ثبت فشلها تماما ولا تتمتع ابدا بحق المشاركة في القرار السياسي لكن تغييرها يجب ألا يأتي من الخارج. نعم، سيكون التغيير في كثير من الدول العربية أفضل وسيلة لحصول الشعوب على حرياتها وحقوقها التي صادرتها الأنظمة االقمعية والدكتاتورية، ولكن السؤال الجوهري سيبقى في مدى أخلاقية وشرعية التغيير من الخارج ومن الولايات المتحدة تحديدا. يستحق الشعب العراقي قيادة أخرى، لا جدال في ذلك ويعتقد كثيرون ومنهم كاتب هذه السطور أن الشعب الفلسطيني يستحق أيضا قيادة جديدة، ويمكنني أيضا أن اسمي أكثر من 15 شعبا عربيا يستحقون قيادات جديدة ولكن هذا التحدي ينبغي أن يبقى شأنا داخليا في هذه الدول حتى يكون تغييرا مستداما نابعا من الذات.

شطب أحزاب وشخصيات عربية

في قضية الطيبي وبشارة؟

وفي حديث أجرته معه الزميلة (الناس) قال أنه يريد للتجمع أن يبقى في إطار القانون وفي إطار البرلمان بل وقال نريد إسرائيل يهودية في الطابع.
إننا نسأل، ونريد جوابا لا شتائم: لماذا لعب بشارة هذه اللعبة القذرة، الخطيرة الازدواجية، خلال كل الفترة الماضية؟.
لماذا أقام وخاطر مهددا ليس شخصية (العظيم) فقط، بل أعطى الإمكانية لليمين العنصري والسلطة الظالمة عموما، لاتهامنا كشعب بأننا ضد الدولة (ولا نعترف بالدولة) وغير ذلك من التهم السافلة والكاذبة؟
لماذا أعطى ذراعاً لكل العنصريين من أمثال كلاينر وليبرمان ولانداو وغيرهم لاتهام العرب بأنهم يريدون دولة فلسطينية مستقلة تجسيدا لحق الشعب الفلسطيني ولكن ينكرون هذا الحق للشعب اليهودي؟ وماذا تبقى من (الشعار القومي) دولة كل مواطنيها؟
كل دولة هي دولة لكل مواطنيها، مدنيا وقانونيا، كأفراد، الأغلبية الساحقة من دول العالم هي دول قومية تجسد حق تقرير المصير الجماعي للشعب، ألم تكن فلسطين دولة الشعب الفلسطيني؟ أليست سوريا والعراق دولتين عربيتين مع أن فيهما أعرابا (25٪ في العراق، و6٪ في سوريا).
إن الخيار المطروح أمام الشعب الفلسطيني هو: إما دولتان لشعبين، إسرائيل وفلسطين، وإما دولة واحدة ثنائية القومية، ولأن الإماكنية الثانية غير واقعية، لذا الخيار الأول هو الخيار الوحيد الذي يمكننا أن نتجاوز به كابوس النزاع القومي.
عزمي لن يكف عن لعبة الغرور والطيش والمقامرة والازدواجية والاستهزاء بالعقل السياسي لشعبنا، فقد شاهدناه، وشاهده الجميع، أمام لجنة الانتخابات المركزية وأمام محكمة العدل العليا، كيف يضطر إلى نزع القناع والتنازل عن الكذب والاعتراف العملي أن كل شعاراته القومية كانت للاستهلاك. وخداع الشعب، أكسب التأييد بالمراوغة والبهلونيات الخطيرة.

أنظمة ديكتاتورية

وأكثر من ذلك.. في مقابلة مع الصحفي جدعون ليفي في القنال (3) قال أن الأنظمة العربية في سوريا ومصر والأردن هي أنظمة ديكتاتورية ولكنه لا يهاجمنا حتى (لا يفتح جبهة جديدة). مصر والأردن دكتاتورية فهمنا، وممكن، ولكن أيضا النظام القومي البعثي في سوريا الأسد؟ مش معقول!! إذن لماذا لم تقل كلمة تضامن واحدة مع عضوي مجلس الشعب السوري مأمون الحمصي ورياض سيف اللذين طردا من مجلس الشعب واعتقلا وأهينا؟
لماذا لم تقل كلمة ضد تطاول المخابرات السورية على طفلة في12 من عمرها(ابنة مأمون الحمصي) في قاعة المحكمة؟ هل كنت ترضى، وهل كنا نرضى أن يقوم أفراد (الشاباك) بالاعتداء على ابنتك في المحكمة، هنا في إسرائيل؟ لماذا هاجمت المثقفين السوريين واتهمتهم أنهم لا يفهمون حقيقة النظام الوطني في سوريا.
إن ملفا ضخما يجب أن يفتحه شعبنا ضد الممارسة السياسية الازدواجية، غير الشريفة وغير الأخلاقية التي يمارسها عزمي بشارة، وبقية القوميين الدجالين تجار الشعارات والذين يقامرون بذلك ببقاء شعبنا في أرضه ووطنه ويقامرون بحاضره ومستقبله.
هذا النقاش ليس شخصيا مع (الزعيم) عزمي وحده، ولا مع (التجمع) وحده على شعبنا أن يضع حدا لتجارة الشعارات مهما كان مصيرها، وأن يضع حدا لمغامرة تحويل (القومية) إلى تجارة مخدرات، يجب إسقاط الأقنعة القومية المزيفة عن الوجوه الأنانية النرجسية ـ وعلى هذا الأساس أيضا وطبقا لهذه الرؤية، يجب أن نتعامل مع الانتخابات فننتخب الاستقامة والصدق، عندما نختار الحزب الذي نعطيه أصواتنا، في يوم الانتخاب.

عزمي بشارة
يتحدث خلال مؤتمر صحفي في 9 كانون الثاني (يناير) الحالي بعد أن رفعت محكمة الاستئناف الاسرائيلية قرار حظر اشتراكه في الانتخابات التي جرب هذا الاسبوع (الزمان)